

المحور الأول: المقاربات النظرية في حوكمة الشركات

ان التحولات الاقتصادية التي عرفتها المؤسسات فرضت ضرورة البحث عن نظريات بديلة للتصدي لها فظهرت عدة نظريات متكاملة فيما بينها إلى حد كبير شكلت النهج التعاقدية في المؤسسات، و كانت في نفس الوقت عبارة عن مقاربات هامة في تحديد مفهوم حوكمة الشركات وتتمثل هذه النظريات والتي سنتطرق إليها لاحقاً في -نظرية أصحاب المصلحة، نظرية الوكالة، نظرية حقوق الملكية، نظرية تكاليف المعاملات، النظرية التجذرية.

أولاً: نشأة حوكمة الشركات:

طرح بعض المفكرون القدامى وعلى رأسهم "دافيد هيووم وجون جاك روسو" أفكار تبين أن الاستقرار والحرية والديمقراطية لا يمكن تحقيقها الا بوجود رضا الفرد على الحاكم والتزام الادارة العامة، بالإضافة الى أهمية الاحتكام الى العقل الرشيد¹. وهناك من يرى أن الاقتصاد السياسي هو الأب الشرعي لمفهوم الحوكمة، والذي ظهر كأسلوب تنظيمي وسياسي للرفع من المستوى المادي للسكان.

إن ظهور مختلف النظريات الاقتصادية للمنظمات كان مرتبطاً بأعمال المفكر الاقتصادي آدم سميث (Adam Smith) التي تطرق إليها في كتابه " ثروة الأمم" سنة 1776 ، خاصة فيما يتعلق بمبدأ " اليد الخفية"، و هي فكرة رأس مالية تؤكد على أن المصالح الشخصية للأفراد هي المسؤولة على دفع حركة الاقتصاد دون الحاجة الى تدخل الدولة .

وقد تجسدت البداية لنظام حوكمة الشركات تجسدت أيضاً في أفكار آدم سميث ، وذلك في كتابه المشار اليه سابقاً ، وهذا في بحثه على أساليب اغتناء الأمم وتعظيم ثروتها ، حيث صرح أنه من غير المتوقع من مديري شركات المساهمة أن يقوموا بإدارة هذه الشركات مثل أصحابها. وذلك لأنهم يقومون بإدارة أموال الغير. وهذا ما يطرح احتمال حدوث الاهمال بشكل أو بآخر في ادارة هذه الشركات ، بالإضافة الى الاختلالات المحاسبية من خلال حدوث خطأ في المراجعة أو الفساد المحاسبي بما يشمل تواطؤ الادارة التنفيذية مع مكتب المحاسبة لإخفاء الانحرافات والتلاعب في الحسابات.

وبعد ذلك في سنة 1932 قام كل من Berle & Menas وهما أستاذان في جامعة هارفارد بالتطرق الى موضوع الفصل بين الملكية والادارة وتحديد المشكلة الرئيسية التي قد تحدث بين مديري ومالكي الشركات وذلك في كتاب الشركات الحديثة والملكية الخاصة.

وفي عام 1976 قام كل من (Jensen and Meckling) بالاهتمام بموضوع المشاكل الناتجة من الفصل بين الملكية والقرار أي المساهمين والادارة . ويعتبر الباحثان من الأوائل الذين تطرقوا الى نظرية الوكالة، كما أن زيادة المنافسة بين الشركات وزيادة نشاطها كنتيجة حتمية للعولمة قد أدى بالباحثين بالاهتمام بموضوع تكلفة المعاملات ليتناول بعد ذلك " Williamson " سنة نظرية 1985 تكاليف الصفقات.

ان ظهور نظرية الوكالة (Agency theory) وما ارتبط بها من لقاء الضوء على كل المشاكل والعوائق التي تنشأ نتيجة تعارض المصالح بين أعضاء مجالس ادارة الشركات وبين المساهمين في هذه الشركات ، كل ذلك أدى الى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة العمل على ايجاد مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين ومواجهة السلوكات الانتهازية لأعضاء مجلس الادارة، والحذ من التلاعب المالي والاداري .

أولاً-نظرية الوكالة:

تعد اساس فكرة حوكمة الشركات، يرجع الأصل النظري لنظرية الوكالة إلى فصل الملكية عن الإدارة Berle و Means اول من فصل الملكية عن التسيير سنة 1932. أهم روادها Michael Jensen و

¹ محمد مصطفى سليمان ، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والاداري ، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية ، مصر، 2009، ص.15.

William Meckling (1976)، وقد وصفت هذه النظرية المؤسسة على أنها "مجموعة من العلاقات التعاقدية، حيث يتحقق وجود المؤسسة من خلال واحد أو أكثر من هذه العقود الاتفاقية، وان عقود الاستخدام ماهي الا أدوات لتخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط المؤسسة، وبالتالي يمكن دراسة سلوك المؤسسة عن طريق تحليل الخصائص العامة لعقود التوظيف الخاصة بها"، ويصف Jensen و Meckling علاقة الوكالة بأنها عقد يقوم بموجبه واحد أو أكثر من الأفراد (الأصيل) بتعيين واحد أو أكثر (الوكيل) لكي يقوم وينجز بعض الأعمال والخدمات بالنيابة عنه وفي المقابل يفوض الأصيل الوكيل في اتخاذ بعض القرارات¹ تعتبر نظرية الوكالة عبارة عن تعميم وامتداد واستمرارية لنظرية حقوق الملكية، حيث تعتبر علاقة الوكالة جد هامة لفهم عمل التنظيمات التي تربط المساهمين بالمسيرين، حيث تؤدي عملية الفصل بين هاته الوظائف أي الملكية والقرار الى نشوء تكاليف وكالة ناتجة عن نزاع المصالح بين المالكين ومنتخذي القرار، وتحت عدم تناظر المعلومة سيقود هؤلاء المؤسسة وفق لمصالحهم الخاصة.²

1-فرضيات نظرية الوكالة:

- ترتكز نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات نذكرها في مايلي:³
- الفصل بين الأصيل والوكيل، أي الفصل بين الملكية والقرار.
- عدم توافق الأهداف بين الأصيل والوكيل وتعارض المنافع بينهما.
- عدم تماثل المعلومات لكل من الأصيل والوكيل.
- الحاجة المشتركة للطرفين في بقاء العلاقة أو الشركة قوية في مواجهة الشركات الأخرى.
- الرشادة: حيث يتوقع تصرف كل من الأصيل والوكيل بالعقلانية والتصرف الرشيد.
- الأخطار غير المتوقعة: وجود عوامل أخرى مثل الحظ السيئ وعدة عوامل غير متوقعة تؤثر في الفصل بين نشاط الوكيل والنتائج المتحققة.
- الابتعاد عن المخاطرة: يحتوي أداء الوكيل عادة على مجموعة من المخاطر ومن أجل الابتعاد عنها يطلب هذا الأخير تعويض أو مكافآت، ومن أجل الثبات في العمل من خلال تجنب المخاطر فهذا غاية شخصية للوكيل.
- 2-مشاكل الوكالة: تطرق كل من Michael Jensen و William Meckling الى مشكلة الوكالة وأشاروا الى حتمية حدوث الصراعات بالشركة عندما يكون هناك فصل بين الملكية والادارة. ومصدرها عدم قدرة الأصيل على رقابة أداء الوكيل، وعدم تماثل المعلومات. حيث تتضمن المشاكل الناتجة عن الوكالة مايلي:⁴
- مشاكل بين المالك والمسير نتيجة أن الوكيل لا يسعى دائما لحماية مصالح المساهمين.
- مشاكل بين كبار وصغار المستثمرين خاصة في حالات المؤسسات العائلية التي تملك رؤية خاصة فيما يخص الرقابة تختلف على رؤية صغار المستثمرين.
- مشاكل بين المساهمين وأصحاب المصالح: في حالة اتخاذ المساهمين قرارات تؤثر سلبا على مصالح ورفاهية أصحاب المصالح.
- 3-تكاليف الوكالة: ينتج عن مشاكل الوكالة ضرورة تحمل أنواع التكاليف التالية:⁵

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات - المفاهيم، المبادئ-التجارب، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص.67

² Charron JL, Separi.s, «Organisation et gestion de l'entreprise», DECF3, Annals 2006, p.83.

³ Fateh Debla, «le system de gouvernance des entreprises nouvellement priyatesses étude de quelque cas», mémoire majister, science economique, univ Alger, 2007, p.40.

⁴ Marios Bompont 2004p.67.

⁵ عيشوش واضح 2012ص.4.

- تكاليف الإشراف وتسمى تكاليف المراقبة والتي يلتزم بها المساهمون من أجل تأمين الرقابة على نشاطات المسيرين لكشف ومنع تصرفات في غير صالحهم.
 - تكاليف الالتزام: تتعلق بالمسيرين والموجهة لتشكيل جهاز انذار ايجابي للعمل وفق المصالح المحددة من طرف المساهمين مثل شراء الأسهم العادية للشركة من طرف المسيرين وذلك لوضع مصالحهم الشخصية في صف واحد مع مصالح المساهمين.
 - تكاليف الفرصة البديلة أو فائض الخسارة: وتكون في حالة اتخاذ الوكيل قرار من شأنه الحد من رفاهية الأصيل وعدم تعظيم قيمة الأسهم والأرباح في ظل وجود بدائل متوفرة لذلك.
- ثانيا- نظرية تكاليف المعاملات:

ظهر مفهوم تكاليف المعاملات سنة 1937 في مقال للأمريكي كوز RONARD COASE "طبيعة المنشأة"، ومن خلال بحثه في تحديد الأسباب التي يوجد من أجلها الى جانب السوق أشكال أخرى بديلة لتنسيق نشاطات الفاعلين الاقتصاديين استنتج كوز أن المنشأة توجد بالضبط لأن السوق غير كامل، كما أكد أن طبيعتها تكمن في تحديد تكاليف المبادلة بين الأعوان، حيث تكبر المؤسسة مادامت تكاليف التنظيم الداخلي للعلاقات بين الأعوان تكون أقل من تكاليف المبادلة على السوق. ومنه فإن أساسيات النظرية تقوم على علاقات العمل، هذه الأخيرة تعمل على تخفيض تكاليف المعاملات أي المبادلات من خلال دور العمال، ويتعلق ذلك بنظام التشغيل، المكافآت، الترقيات، مراقبة وتقييم الأداء.

وعموما "تكون المؤسسات فعالة اقتصاديا إذا كانت تكلفة التعاقدات المبرمة داخلها أقل من تكلفة التعاقدات المنجزة في السوق." وقد أكمل Williamson أعمال COASE و اعتبر تكاليف المعاملات هي جميع التكاليف الناتجة عن سلوك الافراد المشاركين في الصفقة، و الأهداف الخاصة بالسوق، حيث ركز على ثلاث فرضيات سلوكية:²

- مبدأ الرشادة المحدودة: أي العقلانية المحدودة، حيث لا يمكن للفرد معالجة جميع المعلومات أو التنبؤ بكل الحالات الممكنة عند اجراء العقود. ومنه فالرشادة هنا ليست مطلقة بل محدودة.
 - 2- السلوكيات الانتهازية: وتعني استعمال المعلومة وفق المصالح الشخصية وتعرض الأصيل للسلوك الانتهازي للمسير.
 - نوعية الاصول
- ثالثا- نظرية حقوق الملكية
- الملكية هي حق قانوني يعتبر اساس فاعلية و نمو المؤسسة، وحقوق الملكية قابلة للتحويل بالتبادل مقابل حقوق مماثلة على سلع اخرى، في إطار نظرية حقوق الملكية، ميز ما بين الحقوق المطلقة والحقوق التعاقدية. الحقوق المطلقة تخص أعضاء مجتمع ما وهي غير قابلة للمعارضة، قابلة للتنفيذ وتمثل مبادئ السلوك التي على الفرد رعايتها، أما الحقوق التعاقدية فهي لا تخص الأطراف المعنية وهي غير قابلة للمعارضة الا بالنسبة لأعضاء مجتمع ما، ويكمن هدفها في تنسيق المصالح المختلفة التي تعود على أعضاء هذا المجتمع عن طريق عمليات التبادل.
 - نظرية حقوق الملكية متواجد في جوهر المقاربات النظرية الكلاسيكية، وتقتصر هذه النظرية النظر في كيفية تأثير مختلف أنواع الملكية على سلوك الأعوان وعلى فعالية التسيير والنظام الاقتصادي ككل. وتفترض نظرية

¹ Benot Frrandon, « panorama des théories de la firme », les nouvelles logique de l'entreprise, cahiers Français ,N309,entreprise et entrepreneurs.p.21.

² Oliver Williamson, The economic institutions capitalism :firms,markets,relational contracting, New York, free press, London, colliers Macmillan, 1985, p. 169.

حقوق الملكية تعظيم الأعران الاقتصاديين لمهامهم في المنفعة والمصلحة الشخصية مهما كان النظام الاقتصادي الذي يتعاملون فيه ومهما كانت حقوق الملكية التي يملكونها.
رابعاً- النظرية التجذرية

1-تعريف ظاهرة التجذر : حسب (pigé) هي عبارة عن نسق أو سياق متون من شبكة علائقية رسمية أو غير رسمية والتي يتمكن من خلالها المسير من التخلص ولو بصفة جزئية من مراقبة مجلس ادارته وبالتالي مساهميه ، فحالة التجذر حسبه لا تشكل حالة جامدة. وتترجم التجذرية الى الاستحكام والامساك بزمام الأمور والذي يعبر عن استحكام المدير بزمام الأمور في شركته ومحيطه من خلال بعث جذوره لتثبيت منصبه.¹ ومنه فان النظرية التجذرية تقترح بالأخذ بعين الاعتبار أهمية المصلحة الشخصية في الفكر التسييري وفرضية تعظيم المنفعة التي امتدت الى الخيارات الفردية المتخذة من طرف مسييري الشركات. حيث يمكن ادماج بعض الخيارات الاستراتيجية ضمن استراتيجية التجذر للمسييرين.²

2-تصنيف استراتيجية التجذر

أما فيما يخص تصنيفاتها فتقسم الثلاثة تصنيفات أساسية وهي:³

- ✓ التجذر التنظيمي والتجذر السوقي : حيث التنظيمي يجمع الحالات التي يوجه فيها المسير الاستثمارات نحو مجالات يعرفها جيدا. والتجذر السوقي هو وضع شبكة علاقات تفضيلية خارجية والتي تضم كل الشركاء الخارجيين للمؤسسة.
- ✓ التجذر المطابق للفعالية والتجذر المضاد للفعالية: حيث يكون الأول عن طريق الاستثمارات النوعية للمسييرين والتي تضمن دخل للمؤسسة أما المضاد فيكون من خلال التلاعب بالمعلومة والرقابة على الموارد.
- ✓ التجذر في اطار استراتيجية التلاعب والتجذر في اطار استراتيجية التحييد: والأول يكون أيضا من التحكم بالمعلومة والوصول المسبق يمكن من الاستفادة منها من طرف المسييرين لزيادة ارتباطهم بأصحاب المصالح ، أما استراتيجية التحييد فتكون أيضا بالتجذر من خلال الاستثمارات النوعية والتي تسمح بالإفلات من رقابة المساهمين ، وربط العوائد والمردودية بوجودهم في المؤسسة والذي يخفض خطر الاستغناء عليهم.

¹ Pigè.B. « Enracinement des dirigeants et Richesse des actionnaire », France contrôle strategie, vol1, N3, septembre 1998, p.4.

² Alain Finet :Gouvernance d'entreprise ,enjeux managériaux,comptables,les édition de Boeck université,Fevrier 2005,p.24.

³ Charreaux,g ,pour une véritable théorie de la latitude managériale du gouvernement d'entreprise, Revue Française de gestion ,Novembre/Décembre N111,1996,p.13.